الباب الرابـع

النظريات الاجتماعية الأساسية
في سبب الجريمة
والعمليات الاجتماعية

الفصل الأول

النظريات الاجتماعية الأساسية في سبب الجريمة

ليس من الممكن ذكر كل دراسة عن الجريمة، أو محاولة إبداء سبب الانحراف وتصنيفها بأنها نظرية.

فالنظرية أو المدرسة، تشمل أفكاراً منظمة، تفسر سبب الجريمة والوسائل المتبعة في السيطرة عليها بطرق مختلفة(١).

فعلم الجريمة يحتوي على نظريات كثيرة، وليس هناك نظرية واحدة يتفق عليها جميع الباحثين. ونجد بعض هذه النظريات تسير في اتجاه واحد والبعض الآخر يتخذ عدة اتجاهات في دراسة الجريمة وتقصّي أسبابها. كما أن تصنيف هذه النظريات أخذ اتجاهات عدة. فقد صنف الأستاذ (أدوين سذرلاند) نظريات أو مدارس علم الإجرام حسب تسلسلها التاريخي:

١ ــ المدرسة التقليدية: وهي مدرسة ذات صبغة فلسفية، وتقوم بالربط بين حركة الاختيار والمنفعة.

٢ ــ مدرسة الخرائط الجغرافية: تفسر الجريمة باعتمادها على أسس إيكولوجية(٢).

---

(١) Edwin H. Sutherland and Donald R. Cressey, Criminology, 9th ed. (New York: J.B. Lippin Cott Comp., 1974), p. 49.

(٢) يقابل «الإيكولوجيا» (Ecology) في اللغة العربية علم «التبيؤ» وهو علم من العلوم الطبيعية (وعلم الأحياء خاصة) يدرس العلاقة بين الكائن الحي وبيئته. وتستعمل الطرق الاجتماعية اصطلاح «الإيكولوجيا» أيضاً للتعبير عن العلاقة بين الفرد والبيئة الطبيعية، والبيئة الاجتماعية، ومن هنا جاء تعبير «الإيكولوجيا الاجتماعية».

٣ ــ المدرسة الاشتراكية: وترجع سبب الجريمة إلى المادة.

٤ ــ المدرسة النموذجية: وترى أن المجرم له سمات عضوية، وعقلية، ونفسية معينة.

٥ ــ المدرسة الاجتماعية: وتفسر الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية، ناتجة عن الجماعة والمجتمع.

كما قام «دونالد تافت» بتصنيف نظريات علم الإجرام في ثلاثة اتجاهات:

١ ــ اتجاه ذاتي: ويدرس هذا الاتجاه شخصية المجرم، من نواحٍ كثيرة هي النواحي الفيزيائية، والطبيعية والبيولوجية والفزيولوجية، والنفسية، والطب العقلي، والتحليل النفسي.

٢ ــ اتجاهات موضوعية: وتهتم بالظروف الاجتماعية والمادية للظاهرة الإجرامية. وهي ذات عدة اتجاهات، جغرافية إيكولوجية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية.

٣ ــ اتجاه تعدد العوامل: ويربط بين الاتجاه الذاتي والاتجاه الموضوعي في سبب الجريمة.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من تصنيفات عدة لنظريات علم الإجرام، يوجد هناك عدة تصنيفات أخرى ذات أفكار متفرقة. وكما ذكرنا، سابقاً، فالعلماء لا يتفقون جميعاً على تفسير واحد للسلوك الإجرامي، فمنهم من أرجع الانحراف إلى عوامل البيئة كالمناخ، والموقع، أو الطبيعة الأرضية، كما أن بعضهم أرجعه إلى عوامل عضوية، ومنهم من أرجعه إلى عوامل نفسية، أو أمراض عقلية، أو عدم اتزان شخصية الفرد، كما أرجعه البعض إلى عوامل اجتماعية. لذا فإنه من الممكن أن يعزى الانحراف إلى الأسباب التالية:

١ ــ العوامل الجغرافية.

٢ ــ العوامل البيولوجية.

٣ ــ العوامل النفسية.

٤ ــ العوامل الاجتماعية.

وفي هذا الكتاب سنتناول عدداً من المدارس ذات العلاقة بتفسير الجريمة وسنبدأ أولاً بآراء المدرستين القديمة والحديثة ذواتي الصبغة الفلسفية التي تقوم على مبدأ حرية الإرادة، وهما طريقان تجريديان[1]، وكذلك المدرسة الجغرافية، والمدرسة الاجتماعية وهما طريقان تجريبيان[2].

المبحث الأول
المدرسة التقليدية

أولاً ـ المدرسة التقليدية القديمة:

نشأت المدرسة التقليدية في حوالي منتصف القرن الثامن عشر على يد (سيزار دو بيكاريا ـ Ceasare de Beccaria) (١٧٣٨ ـ ١٧٩٤)[3]. وقد ساهم في تأسيسها عدد من المفكرين منهم الفقيه الإيطالي (فيلانجري ـ Filangerie) (١٧٠٢ ـ ١٧٨٨م)، والفيلسوف الإنجليزي (جيرمي بنتام ـ Jeremy Bentham) (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢)[4] والألماني (أنسلم فيورباخ ـ Anselme Feuerbach) (١٧٧٥ ـ ١٨٣٣)[5].

---

(١) يقصد بالتجريدي الاتجاه الفلسفي المثالي، ويستمد فرضياته مما تقدم من البحوث والدراسات، متوصلاً إلى نتيجة بالاستدلال المنطقي.

(٢) يقصد بالتجريبي ـ الاتجاه العلمي الذي يعتمد على نتائجه من التجربة والملاحظة الدقيقة، والاتصال المباشر، والاستدلال المنطقي.

(٣) طبع بيكاريا كتابه «الجرائم والعقوبات» عام ١٧٦٤م وهو في السادسة والعشرين من عمره، وكان من شدة الإقبال على كتابه أن نفدت الطبعة الأولى، وأعيدت طباعته ست مرات. وكما كان مؤيداً من قبل كثير من المفكرين، كان موضع انتقاد أيضاً، فقد وصفته حكومة «فينيسيا» بأنه أحمق متعصب، وثعبان مليء بالسم.

(٤) أصدر كتابه «نظرية العقوبات والمكافآت» ووضع نظريته في اللذة والمنفعة، حيث يرى أن الموجه الحقيقي لسلوك الفرد هو اللذة والمنفعة، فالإنسان لا يسلك أي سلوك إلا إذا كان هذا السلوك عائداً عليه بالمنفعة، ويحقق له القدر الكبير من اللذة. وعلى هذا الأساس يرى أن العقاب يجب أن يكون بالقدر الكافي لردع المجرم عن ارتكابه للجريمة.

(٥) ظهرت شهرة «انسلم فيورباخ» بعد نشره لكتابه «شرح قانون العقوبات» عام ١٨٠١م ويعتبر واضع أول قانون عقوبات ألماني.
راجع كتاب د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

ففي عام ١٧٦٤م كتب (بيكاريا) كتابه «الجرائم والعقوبات» فعمت أفكاره أنحاء أوروبا، وقد حظي بتأييد كثير من المفكرين أمثال «فولتير» و «ديدرو»، كما لقي أيضاً معارضة شديدة من بعض القضاة الفرنسيين أمثال (جوس) وغيره.

الأفكار الأساسية للمدرسة التقليدية:

١ ــ حرية الاختيار ــ أي أن الإنسان العادي يملك عقلاً واعياً وإرادة حرة، وهو بذلك يستطيع توجيه سلوكه بدون قيود أو دوافع.

٢ ــ المنفعة ــ أي أن الإنسان بطبيعته يميل إلى اتباع السبل التي تضمن له القدر الأكبر من اللذة والمنفعة وتبعد الضرر عنه. وعند الإقدام على فعل أي شيء، يوازن الإنسان بين المنفعة التي سيجنيها من هذا الفعل والضرر الذي يمكن أن ينتج عنه فيختار الأكثر نفعاً.

وإلى جانب هاتين الفكرتين الأساسيتين هناك أفكار أخرى في المدرسة:

١ ــ الجريمة فعل آثم يسأل عنه المرتكب للجريمة إذا تم عن وعي وإرادة.

٢ ــ السلوك الإجرامي سلوك إنساني، يقوم به الإنسان بكامل إرادته بعد مقارنته بين النفع والضرر المترتب على ارتكابه للجريمة.

٣ ــ المسؤولية إما أن تكون كاملة أو معدومة، وتحدد وجود الوعي والإرادة ولا وسط بين الاثنتين.

٤ ــ ترى هذه المدرسة ألاَّ جريمة ولا عقوبة بلا نص، ليكون الفرد على دراية مسبقة بالجريمة وعقوبتها ليستطيع اختيار الطريق الذي يراه مناسباً بمقارنته بين المنفعة التي سيجنيها من ارتكابه للجريمة وبين العقاب الذي سيناله بسبب ارتكابه لهذه الجريمة.

٥ ــ يجب أن تكون العقوبة مقيسة بمقدار الضرر.

٦ ــ يجب المساواة في العقاب بين جميع الطبقات.

٧ ـ نددت بالعقوبات اللاإنسانية مثل التمثيل بالمجرم وتعذيبه بأي صورة، وطالبت بالاستغناء عنها بعقوبات معتدلة، وأن لا تطبق عقوبة الإعدام إلا في أضيق الظروف، كالجرائم السياسية[١].

٨ ـ وظيفة العقوبة هي الزجر والردع، وهدفها هو العظة والعبرة.

وخلاصة القول إن المدرسة الكلاسيكية في علم الإجرام تقوم على مذهب اللذة والمنفعة، في توضيح السلوك الإجرامي، أي إن الإنسان حر فيما يختاره من سلوك يحقق له أكبر قدر من المنفعة واللذة[٢].

وترى أن السلوك الإجرامي سلوك يختاره الإنسان على أن يكون هناك توازن بين مقدار ما يحققه من متعة ولذة من جهة وبين مقدار الألم المترتب على ذلك من العقاب من جهة أخرى؛ أي أن الفرد يختار السلوك الإجرامي إذا كانت المنفعة الناتجة عن ذلك تفوق ضرر العقاب المترتب عليه. وعلى هذا الأساس، فإن هذه المدرسة ترى أن العقوبة يجب أن تكون مقررة مقدَّماً وبدرجة رادعة بالقدر الذي يردع الفرد عن ارتكاب الجريمة، حتى يستطيع الفرد التأمل في مصيره. وقد أثرت هذه المدرسة تأثيراً كبيراً على تعديل النظم الجنائية في كثير من الدول مثل النمسا، وإنجلترا، وفرنسا، وأميركا. كما أن لها تأثيراً رائداً في إصلاح نظم السجون ومعاملة السجناء، وهي النواة لعلم العقاب الحديث.

ثانياً ـ المدرسة التقليدية الجديدة:

ظهرت هذه المدرسة بعد المدرسة القديمة. وفكرتها كفكرة سابقتها، أي أنها ترى أن حرية الإرادة هي الأساس لتقدير المسؤولية الجنائية ولكن جاءت باستثناءات في ذلك. فهي ترى أنه لا يمكن أن تكون المسؤولية متوفرة لدى

---

(١) يرى بيكاريا أن الجرائم السياسية هي أخطر الجرائم، لما لها من مساس بأمن الدولة وضرر على أمن المجتمع.

(٢) Fred E. Hayens, Criminology, (New York, 1930), p. 23.
راجع أيضاً كتاب: د. عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ص ٧٨.

الجانِحين، والأطفال، وفي بعض الظروف غير المعتادة التي يفقد فيها الفرد القدرة على الاختيار القويم. لذا فقد نادى أنصار هذه المدرسة بأن يكون العقاب بقدر درجة المسؤولية الجنائية للفرد حين ارتكابه للجريمة، وقد كان لها أيضاً أثر كبير في تطوير بعض القوانين العقابية في كثير من الدول.

إن هذه المدرسة تؤكد على الفردية المطلقة، وأن العقل الإنساني وحده هو مصدر السلوك. لذا فإن هذا الشأن يقف حجر عثرة في طريق دراسة السلوك دراسة موضوعية علمية[1].

المبحث الثاني
المدرسة الجغرافية

رأى كثير من المفكرين أن البيئة الجغرافية[2] لها أهمية كبيرة في تكوين السلوك الإنساني بصفة عامة والسلوك الإجرامي بصفة خاصة.

وبعد بداية تطور العلوم الإنسانية في القرن التاسع عشر وظهور نظرية التطور التي تضع العوامل الطبيعية في المقام الأول، كثرت البحوث التي تربط عناصر البيئة الجغرافية بالانحراف السلوكي، ونتيجة لذلك نتج عن هذه الدراسات «المدرسة الجغرافية».

والمدرسة الجغرافية هي أول مدرسة علمية، من حيث التسلسل التاريخي، تفسِّر السلوك الإجرامي، وتَضع نظرية علمية له. ومن أهم مؤسسي هذه المدرسة العالم البلجيكي «أدولف كتيليه» (١٧٩٦ ـ ١٨٧٤م)، والعالمان الفرنسيان «جيري» (١٨٠٢ ـ ١٨٦٦م) و «لاكاسان» (١٨٤٣ ـ ١٩٢٤م).

كما أن هناك علماء آخرين ساهموا في دراسة البيئة وعلاقتها بالانحراف، منهم (جولي) و (دولا جراسري) الفرنسيان، و (لمبروزو) و (فيري) الإيطاليان.

---

(١) Donald Taft, Criminology, 3d ed. (New York: Macmillan Co., 1956), p. 362.

(٢) يقصد بالبيئة الجغرافية الظواهر الكونية، والظروف الطبيعية للكرة الأرضية، كالمناخ، والموقع، والتضاريس، والمياه، والنبات، والحيوان، والجاذبية الأرضية، والبراكين، والزلازل، وما إلى ذلك.

و (شافنبرج) الألماني، و (بونجر) الهولندي، و (لند سميث)، و (شميد) و (فالك) الأميركيون.

نتائج النظرية الجغرافية:

١ ـ تقول النظرية: إن معدلات الجريمة تتغير بتغير المناخ. والمناخ عند أصحاب هذه النظرية يعتبر أهم عامل من بين العوامل البيئية في تكوين السلوك المنحرف. ومن الدراسات التي تناولت دراسة المناخ الدراسة التي قام بها العالم (كتيليه) ـ ابتداء من عام ١٨٣٥م ـ للإحصاءات الفرنسية عن الأعوام ١٨٢٦ ـ ١٨٣٠م. وقد انتهى إلى ما سماه بـ «القانون الحراري للناخ». ومعناه أن نسبة الجرائم تختلف من منطقة إلى أخرى، باختلاف درجة الحرارة. فجرائم العنف تزداد في المناطق والفصول الحارة، وتنخفض في الفصول الباردة، بينما تزداد الجرائم المتعلقة بالأموال في المناطق والفصول الباردة، وتنخفض في المناطق والفصول الحارة[١]. وهناك دراسات أخرى أيدت هذه النظرية، منها الدراسات التي قام بها (جيري)[٢]، و (لاكاسان)[٣] في فرنسا و (لمبروزو) و (فيري) في إيطاليا،

---

(١) اتفقت دراسات (جيري) في جميع نتائجها، مع دراسات (كتيليه) وتقول بعض الدراسات إن (جيري) قد اشترك مع (كتيليه) في وضع «القانون الحراري للمناخ» راجع في هذا الشأن:
Stefani et Levasseur, et Jamber-Merlin, Criminologie et Science Penitentiaire, 2e ed., Dalloz, Paris, 1970), p. 89.

(٢) د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ١٧٥، كذلك راجع:
Bouzat et Pinatel, Criminologie, No. 22 et 88, p. 24 et 89.

(٣) درس (لاكاسان) الإحصاءات الجنائية في فرنسا، من الفترة ما بين ١٨٢٧ ـ ١٨٧٠م وانتهى إلى وضع تقويم، رسم فيه تغيرات معدلات الجريمة خلال الفصول الأربعة. وقد وجد أن شهر آب (أغسطس) هو أعلى نسبة للجرائم الواقعة على الأشخاص، وأدنى نسبة للجرائم الواقعة على الأموال. وعلى العكس من ذلك بالنسبة لشهر كانون الأول (ديسمبر) الذي كانت نسبة الجرائم الواقعة على الأشخاص فيه أقل من نسبة الجرائم الواقعة على الأموال، راجع:
A. La Cassagne et E. Martin, Les Données de la Statistique Criminelle, Archives d'Anthropologie Criminelle, Paris, 1906, p. ... à 850.
أيضاً، راجع كتاب: د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ١٧٥.

و (سافنبرج) في ألمانيا، و (مايو سميث) و (دكستر)[1]، و (كوهين) و (فالك) في الولايات المتحدة الأميركية.

٢ ـ معدلات الجريمة تختلف باختلاف الموقع الجغرافي[2]، ومن أهم من ذكر هذه النتيجة، الباحث الفرنسي (منتسكيو)، من خلال دراساته، حيث رأى أن نسبة بعض الجرائم، كجرائم العنف تزداد كلما اقترب من خط الاستواء. أما جرائم المسكرات، فتزداد كلما اقترب من منطقة القطبين.

وهناك بعض الدراسات توصلت إلى أن نسبة الجريمة عموماً، تزداد في المواقع الساحلية، وعلى العكس من ذلك المواقع الداخلية، والجرائم ضد الأموال تزداد في الشمال عنها في الجنوب، وبالعكس جرائم القتل فهي تقل في الشمال وتزداد في الجنوب[3].

٣ ـ التضاريس لها تأثير في نسبة الإجرام؛ ومن ضمن الباحثين في هذا المضمار (لمبروزو) حيث وجد أن نسبة الإجرام تقل في المناطق السهلة والمنبسطة عنها في المناطق الجبلية حيث تصل إلى أعلى نسبة في قمم الجبال العالية.

٤ ـ إلى جانب هذه النتائج، توصل بعض الباحثين إلى نتائج فرعية تربط السلوك الإجرامي بالضوء، وغاز الآران (Aran) الموجود في الجو[4]،

---

(١) من الدراسات التي قام بها «أدوين غرانت دكستر» دراسة درس فيها ٤٠,٠٠٠ حالة وقعت في مدينة نيويورك خلال عشرين عاماً (١٨٨٠ ـ ١٩٠٠)، ووجد أن جرائم العنف تزداد كلما ارتفعت درجة الحرارة، وانخفض الضغط الجوي، وانخفضت درجة الرطوبة، وكثرت الرياح وفي الأيام المشرقة. وعلى العكس من ذلك وجد أنها تنخفض بانخفاض درجة الحرارة، وارتفاع الضغط الجوي، وارتفاع درجة الرطوبة، وعند تكاثف السحب، وسقوط الأمطار. راجع عن هذا الموضوع:

Bouzat et Pinatel, Traité de Droit Pénal et de Criminologie, T. 3, Criminologie 3e ed., Dalloz, Paris, 1975, p. 148.

(٢) الموقع الجغرافي يقصد به القرب والبعد عن خط الاستواء، وعن القطبين، والساحل، ومن حيث مكانه في الجنوب أو الشمال من خطوط العرض.

(٣) د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ١٧٦.

(٤) يرى الباحث (كويري) أنه يؤثر على أمزجة بعض الأفراد عند تركزه، فالبعض يميل إلى الانتحار، والبعض إلى القتل.

وطبيعة التربة، والمحيط الزراعي، والمواد الطبيعية، وتوزيع المياه، والنبات، والحيوان، والزلازل وما إلى ذلك.

وعلى العموم فإن النظرية الجغرافية لم تدم لتضارب الإحصاءات المؤيدة وغير المؤيدة. ومن هذه الدراسات التي نقضت (القانون الحراري للمناخ)، دراسة العالم الأميركي (وولف جانج ـ Wolf Gang) التي أجراها على جرائم القتل في فيلادلفيا عن الأعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢[١].

كما أثبتت بعض الدراسات أن نسبة الإجرام في الداخل تفوق أحياناً نسبة الإجرام في الساحل، وأن نسبة الإجرام في السهول تزيد بعض الأحيان عنها في المناطق الجبلية[٢]. وكذلك لم تدم النظرية الجغرافية لأن الأسس التي أرجعها أصحابها إلى ارتكاب الجريمة قامت على فرضيات لم تثبت دقتها كتأثير درجة الحرارة على أجهزة الإنسان، وعواطفه، وقواه الجنسية، أو الاجتماعية، كازدياد حاجات الفرد إلى الملابس في أوقات الشتاء عنها في الصيف.

المبحث الثالث
المدرسة الاجتماعية

إن كثيراً من العلماء والمفكرين يرون أن العلاَّمة العربي «ابن خلدون» الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦) هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع[٣]. وهذا يعني أن ابن خلدون قد سبق (أوجست

---

(١) Marvin E. Wolfgang, Patterns in Criminal Homicide, Philadelphia, 1958, Ch. 6.

(٢) Jacques Leaute, Criminologie et Science Penitentiaire, P.U.F., Paris, 1972, p. 214 à 224; p. 235 à 243.

(٣) أنشأ ابن خلدون علمًا أسماه (علم العمران) وهو ينطلق من فكرة أن المجتمع وما يحدث فيه من ظواهر اجتماعية لا يتأتى حسب الأهواء والصدفة، ولا حسب إرادة الإنسان، بل تتحكّم فيه قوانين مطّردة ثابتة، لا تقل في ثباتها عن قوانين الظواهر الأخرى. راجع كتاب مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه. الكتاب الأول، تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٦، ١٣٥ ـ ١٦٦.

كونت ـ Auguste Comte) (١٧٩٨ ـ ١٨٥٧)[١] ـ الذي اعتبر واضع علم الاجتماع ـ بخمسة قرون تقريباً في هذا المضمار.

والمدرسة الاجتماعية تعتبر إحدى مدارس علم الإجرام وأكثرها انتشاراً بين العلماء. وتعتبر المدرسة الاجتماعية امتداداً تاريخياً للمدارس التي سبقتها من جغرافية واقتصادية قديمة، وإيكولوجية. حيث إن هذه المدارس عالجت مشكلة السببية في إطار اجتماعي، حيث أكدت أهمية البيئة أو المحيط في تطوير السلوك المنحرف.

إن (أنريكو فيري ـ Ferri) من معاصري لمبروزو صاحب النظرية الوضعية، وقد اعترف بدور العوامل الاجتماعية كسبب من أسباب الجريمة، أكثر من غيره من مؤيدي المدرسة الوضعية[٢]. ولكنه لم يخرج على مبدأ الحتمية الذي جاءت به نظرية (لمبروزو) الأنثروبولوجية، في تفسير الجريمة، بل أضاف العوامل البيئية الاجتماعية، وبعض العوامل الجغرافية الطبيعية[٣] وانطلاقاً من مبدأ الحتمية، اقترح «معادلات العقاب»[٤] بديلاً لكل العقوبات المفروضة على المجرمين. فهو لا يرى أي فائدة للعقاب، إذا لم تعالج العوامل والظروف التي تساعد على حدوث الجريمة. وإذا ما أريد تغيير السلوك المنحرف فلا بد من تغيير الظروف المؤدية إلى ذلك. ومن هذا المبدأ وضع (فيري) ما يسمى بقانون «التشبع الاجرامي» ويعني أنه في مجتمع معين، وتحت ظروف طبيعية وظروف

---

(١) (أوجست كونت) فيلسوف فرنسي وضع مبادىء الفلسفة الوضعية.
راجع كتاب د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٢٧٧.

(٢) اقترح (فيري) علمًا تركيبياً يجمع بين علم النفس، وعلم العقاب، علم الانثروبولوجيا، والقانون العقابي، والإحصاء الجنائي، وقد أسماه بعلم الاجتماع الجنائي.
راجع في هذا الشأن كتاب د. عدنان الدوري: أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك، ص ٢٢٨.

(٣) ذكر (فيري) أن من عوامل ارتكاب الجريمة أسباباً اجتماعية، من أهمها كثافة السكان، والحالة الدينية، والتركيب العائلي، ونظام التعليم، وحالة الرأي العام، والإنتاج الصناعي، والنظام القضائي، ونظام الشرطة، وظاهرة الإدمان على المخدرات.

(٤) اقترح ما أسماه بمعادلات العقاب: (Equivalents of Punishment)، حيث يرى أن الجريمة تخضع للقوانين الطبيعية المعروفة في مجال السببية.

شخصية معينة، ترتكب جرائم معينة دون زيادة أو نقصان[1].

ومن هذا المنطلق يرى أنه لا يمكن مكافحة الجريمة إلّا بمعالجة الظروف المحيطة بها والمسببة لها. وقد اقترح عدة إجراءات وقائية هدفها الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة. ومن هذه الإجراءات حرية التجارة وحرية الكلام والنشر، وتهيئة فرص العمل لكل فرد، وجعل التعليم إجبارياً، وحماية الأحداث اقتصادياً واجتماعياً[2].

أما فيما يخص تفسير الجريمة فإن معظم الاتجاهات الاجتماعية تعتمد على افتراض واحد. وهو أن السلوك الإجرامي لا يختلف في تكوينه عن السلوك الاجتماعي الكلي للفرد لأن تكوين كل سلوك إجرامي وسلوك سويٍّ يخضع لعمليات اجتماعية واحدة[3]. والعمليات الاجتماعية التي يتكون السلوك خلالها إما أن تكون عمليات ذات علاقة بالتنظيم الاجتماعي ذاته، أو عمليات مشتركة:

١ ـ **العمليات ذات العلاقة بالتنظيم الاجتماعي ذاته**: هذه العمليات يمكن من خلالها تفسير الاختلافات في كمية الجريمة في مختلف المجتمعات وفقاً للاختلافات في التنظيم الاجتماعي لكل مجتمع. ومن أهم هذه العوامل الأساسية التحرك الاجتماعي، والصراع الثقافي، والمنافسة، والتقسيم الطبيعي للمجتمع، والحالة العقائدية، والسياسية، والاقتصادية، وحالة العمل والدخل الفردي، وكثافة السكان[4].

---

(١) لمزيد من المعلومات عن قانون «التشبع الإجرامي» (Law of Criminal Saturation). راجع كتاب د. عدنان الدوري: أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ص ٢٢٨.

(٢) د. عدنان الدوري: أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ص ٦٦، ٨١، ٨٨، ١٣٣ ـ ١٤٢.

(٣) سلوك الفرد يتكون نتيجة لعمليات اجتماعية (Social Processes) كالاختلاط واختلاف العقائد، والحالة الاقتصادقة، والسياسية، والثقافية.

(٤) لا بد من ملاحظة أن مثل هذه العمليات لا تعكس بدرجة دقيقة معدل السكان في الدول التي تخرج عنها وذلك لأن هذه العمليات تعتمد على العمليات الإحصائية الجنائية الرسمية، وتختلف طرق جمع هذه العمليات الإحصائية من دولة إلى أخرى.

٢ ـ **العمليات المشتركة**: وتشتمل العمليات المشتركة التي تكون سلوك الفرد، سواء ما كان منها سويًا أو غير سويٍّ. وهذه العمليات إما أن تكون اجتماعية، أو نفسية، أو اجتماعية ونفسية معاً.

(أ) **العمليات الاجتماعية**: من ضمن العمليات الاجتماعية عملية التقليد، وعمليات القيم ـ والمواقف، وعملية الاختلاط التفاضلي.

(ب) **العمليات النفسية**: من ضمن هذه العمليات عملية التعويض وعملية العداء الناتج عن الإحباط.

(ج) **العمليات ذات الطابع الاجتماعي النفسي**: يختص بهذه العمليات علم النفس الاجتماعي[١] الذي يرى أن عملية تكوين السلوك الإجرامي تتكون كما يتكون السلوك السويّ، إلا أن هناك اختلافاً بينهما يكمن في نوعية ما يتعلمه الشخص، وليس في الكيفية والطريقة لتعليم السلوك[٢].

أولاً ـ نظرية (دوركايم) في الانحراف والجريمة:

(إميل دوركايم ـ Emile Durkheim)، (١٨٥٨ ـ ١٩١٧م)، عالم فرنسي يعتبر منشىء علم الاجتماع الحديث وزعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع[٣].

---

(١) من رواد علم النفس الاجتماعي (جارلس كولي ـ Cooley)، و(جون ديوي ـ Dewey) و(تومس ـ W.I. Thomas)، و(جورج ميد ـ Mead).

راجع كتاب:

Edwin Sutherland, Principle of Criminology, Lippencott Co., 5th ed., 1955. pp. 56-59.

(٢) راجع كتاب د. عدنان الدوري: أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ص ٢٣١.

(٣) كتب (دوركايم) في علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية والفلسفة العامة والتربية والأخلاق والدين. من أهم مؤلفاته: تقسيم العمل الاجتماعي، (١٨٩٣)، وقواعد المنهج الاجتماعي، (١٨٩٥)، والانتحار: دراسة اجتماعية، (١٨٩٧)، والأشكال الأولى للحياة الدينية، =

فقد كان تفسيره للجريمة ناتجاً عن فهمه للفرد والمجتمع والعلاقة الناتجة بينهما، والتكوين الاجتماعي، والتقسيم الوظيفي داخل هذا المجتمع، وما ينتج عن ذلك من إخلال في معايير القواعد الاجتماعية وهو ما يسمى بـ (الأنومي ـ Anomie)[1].

فالعلاقة بين الفرد والمجتمع كما يراها (دوركايم) تحدد بنوعين من الأسس:

١ ـ **تضامن آلي**: ويحدث هذا التضامن والتفاعل بين أعضاء المجتمع ومقومات حياتهم الاجتماعية من قيم وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، وينتج عن هذا التضامن، تكاتف وتعاون بين أعضاء المجتمع يفرضه «العقل الجمعي»[2]، وهذا النوع عادة يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة[3]. والتضامن الآلي يكون قوياً في مثل هذه المجتمعات لأن الفرد يخضع لها خضوعاً تاماً وليس له أي حرية في التعبير والمشاركة ويفقد ذاتيته في القول والسلوك.

= (١٩١٢)، والتربية وعلم الاجتماع، (١٩٢١)، وعلم الاجتماع والفلسفة، (١٩٢٤)، والتربية والأخلاق، (١٩٢٨)، راجع:

Walter A. Lunden, «Emile Durkheim» in Pioneers in Criminology, Ed. by H. Mannheim, 2nd ed., (New Jersey: Patterson Smith Montclaire, 1972), p. 385-399.

(١) كلمة الأنومي (Anomie) كلمة فرنسية بمعنى «الافتقار إلى القواعد والقوانين» استعملها علماء الاجتماع لتدل على حالة المجتمع الذي يخلو من المعايير، أو حالة الفرد الذي يعيش بدون مراعاة للقواعد الاجتماعية.

(٢) تضامن آلي (Mechanic Solidarity) تكامل وتلاؤم بين وظائف المجتمع المختلفة.

(٣) العقل الجمعي عند (دوركايم) هو مجموعة من المعتقدات والعواطف المشتركة بين أفراد المجتمع. وهذا الشيء يحدث نتيجة احتكاك أفراد المجتمع في مجتمعهم، وتفاعل أفكارهم ومعتقداتهم وآرائهم مع العوامل الطبيعية، والتاريخية المحيطة بهم.

- راجع كتاب د. عبدو السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٢٩٦، كذلك راجع:

Emile Durkheim, the Division of Labor in Society, Translated by George Simpson, (New York: The Free Press, 1968), p. 70.

٢ ـ تضامن عضوي[١]: الأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار والمعتقدات، والتعليم، أي أن لكل واحد منهم حرية التعبير، والرأي، والمشاركة مما يحدث اختلافاً وتنوعاً في الوظائف والقواعد والعلاقات في المجتمع. وفي هذا النوع من التضامن تقل سيطرة «العقل الجمعي» وهذا النوع من التضامن يوجد في المجتمعات المتطورة[٢].

لقد أدرك (دوركايم) أن (تقسيم العمل)[٣] في المجتمع هو الظاهرة الاجتماعية الأساسية في تطويره الاجتماعي.

ومن ضمن هذه الظواهر الاجتماعية ظاهرة السلوك المنحرف، لأن لها علاقة ببناء المجتمع. وفي تفسير الانحراف يرى دوركايم الآتي: «الجريمة ظاهرة اعتيادية في أي مجتمع، يصعب القضاء عليها. وهي ظاهرة تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية، لذا فهي جزء من وظائفه. والجريمة ظاهرة ينتجها المجتمع نفسه وذلك بانتقاده لبعض قواعد السلوك التي يرى أنها طرق شاذة وخارجة على عاداته وتقاليده ويعتبرها جريمة، وفي النهاية يعتبر من يسلك هذا السلوك مجرماً. وعندما يقوم أي مجتمع بالقضاء على ظاهرة الجريمة نهائياً فإن المعيار الذي يفصل بين العمل الممنوع والعمل المشروع ينعدم، أي أن الضبط الاجتماعي ينعدم، وهذا مستحيل على الإطلاق إلا في مجتمعات مثالية غير موجودة».

إن حاجات ومتطلبات الفرد لا تقف عند حد معين، لذا يجب أن يحدد التنظيم الاجتماعي أهداف الفرد، وأن يحدد الطرق الاجتماعية التي تضمن للفرد تحقيق هدفه ومتطلباته. فاختلاف التنظيم الاجتماعي يؤدي إلى

---

(١) التضامن العضوي (Organic Solidarity)، يقوم في المجتمعات المتحضرة على عكس التضامن الآلي، أي أنه يفقد التكاتف والتعاون وخلق اتصالات إيجابية بين أعضاء المجتمع.

(٢) Emile Durkheim, the Division of Labour in Society, (New York: The Free Press, 1968), pp. 111, 129-132.

(٣) لمزيد من المعلومات عن ظاهرة تقسيم العمل راجع كتاب إميل دوركايم: تقسيم العمل الاجتماعي. الطبعة الأولى، (١٩٦٨)، ص ٣٢ ـ ٣٨.

اضطرابات في تأدية العملية الانضباطية مما يؤدي في النهاية إلى تجاوز الأشخاص حدود متطلباتهم وأهدافهم مما يعرض المجتمع إلى حالة فوضوية تدعى حالة (الأنومي)، حيث تفتقد المعايير والقواعد الاجتماعية، ويتبع الشخص شهواته ورغباته دون الاهتمام بالضوابط الاجتماعية ومن ثم يقوم بارتكاب أية جريمة. فمثلاً جريمة الانتحار ربما تقترف عند حدوث أزمات اقتصادية شديدة، أو بسبب الرخاء المفاجىء، أو بسبب التقدم الصناعي وعدم استطاعة الفرد استيعاب هذا التطور خلافاً لتصور الفرد لقدرته على السيطرة والمعرفة لذلك، مما يجعل الفرد تحت ضغوط كبيرة تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وخاصة في بعض المجتمعات الغربية[1]. وما ذكر سابقاً هو تفسير (دوركايم) لظاهرة الانتحار بأسبابها الاجتماعية، كما يمكن استخدام هذا التفسير في تفسير السلوك الانحرافي بوجه عام.

نظرية الانتحار[2]:

يرى (دوركايم) أن أسباب الانتحار هي أسباب اجتماعية وكلما زاد ارتباط الشخص بمجتمعه، تكون هيمنة العقل الجمعي على الأشخاص قوية، ويقل الانتحار وعلى العكس من ذلك، كلما ضعف تأثير المؤسسات المختلفة في المجتمع، كالمؤسسات الدينية، والسياسية، والاقتصادية، والأسرية، تقل سيطرة المجتمع على الأشخاص مما يدفع بالكثيرين منهم إلى الانطوائية والعزلة النفسية والاجتماعية، ونتيجة لذلك تكثر ظاهرة الانتحار.

وقد قسم (دوركايم) الانتحار إلى ثلاثة أنواع:

---

(١) Emile Durkheim, Suicide, Translated by J.A. Spaulding and George Simpson, (New York: The Free Press, 1951).

(٢) تعتبر دراسة (دوركايم) لظاهرة الانتحار من أكثر الدراسات شمولاً وكمالاً. فقد درس كثيراً من العوامل التي ربما تكون سبباً في ارتكاب الانتحار، مستخدماً القوانين والتحليلات العلمية. كما أن من أهم الدراسات في هذا الشأن في القرن العشرين، دراسة (موريس هالباك) في كتابه «أسباب الانتحار»، (١٩٣٠)، و(لويس دبلن) بالاشتراك مع (بيسي بنزل) في الكتاب «أن يكون أو أن لا يكون»، (١٩٣٣)، و(جورجي زلبورج)، في كتابه: الانتحار بين الأجناس البدائية، والمتحضرة، (١٩٣٥)، و(بارسونز) فيما كتب عن الانتحار، (١٩٣٧).

١ ـ **الانتحار الأنومي (Anomic Suicide)**: ويعطي هذا النوع من الانتحار صورة عن المجتمع الحديث؛ إذ عندما يحدث خلل في ضوابط الحياة الاجتماعية كالأزمات الاقتصادية المفاجئة والكوارث والأزمات الأسرية، والحروب، فإن ذلك يؤدي عادة إلى تدهور في المعايير التي يقرها المجتمع في تسيير حياة أفراده اليومية، وتنحل روابط المجتمع التي تحفض حياته ويفقد أفراد المجتمع الشعور بالأمن(١).

٢ ـ **الانتحار الأناني(٢)**: يحدث هذا النوع من الانتحار عند الفرد الذي يفقد الأمل في الاستمرار في الحياة، لكون مجتمعه قد فقد الروابط الاجتماعية التي تجمع أعضاءه جميعاً، وذلك بسبب التفكك الأسري، أو السياسي، أو الديني. وهذا النوع يحدث عادة لدى أصحاب الآراء الدينية المتطرفة، ومجتمعات المدن ذات السياقة الضعيفة، وكذلك في حالات الطلاق(٣).

٣ ـ **الانتحار الغيري(٤)**: يحدث هذا النوع من الانتحار عادة في المجتمعات ذات العادات والتقاليد القوية، فالفرد يقتل نفسه حماية لشرفه أو مجرد افتداء نفسه لغرض معين، أو لمجرد حبه للظهور، فبعض الأشخاص يقتلون أنفسهم لأنهم يرون أن ما يعملونه إنما هو استجابة لدعوة ربهم، وكذلك أن بعض المرضى وكبار السن يتخلصون من أنفسهم لكي يريحوا

---

(١) Emile Durkheim, «Suicide» in Theories of Deviance, Edited by Stuart H. Traub and Craig B. Little (Illinois: Peacock Publishers Inc. 1980), p. 106.

أيضاً راجع:

Emile Durkheim, Suicide, Trans. John A. Spaulding and George Simpson (New York: Free Press, 1951), pp. 247-48.

(٢) الانتحار الأناني (Egoistic Suicide)، ربما يحدث عند الأشخاص الذين يفقدون الأمل في الحياة.

(٣) Emile Durkheim, [ ] Translated by John A. Spaulding and George Simpson, Edited with an Introduction by George Simpson, Routledge and Kegan Paul td. London, 1972, pp. 152-216.

(٤) الانتحار الغيري (Altruistic Suicide).

غيرهم من المضايقة. كما يحدث بسبب فقدان الزوج أو الزوجة وما شابه ذلك[1].

ولتوضيح ما يمكن أن يحدث عند وقوع اختلال في بعض ضوابط الحياة الاجتماعية كالأزمات الاقتصادية المفاجئة فقد أدرج (دوركايم) إحصائية عن عدة دول وعن عدد من المهن التي حظيت بالقدر الأكبر من حوادث الانتحار. راجع الجدول رقم (١)[2]:

الجدول رقم (١)
عدد حالات الانتحار لكل مليون شخص
حسب المهنة الموضحة في الجدول في عدد من الدول

اسم الدولة	تجارة	نقل	صناعة	زراعة	أعمال تخصصية حرة
فرنسا (١٨٧٨ ــ ١٨٨٧)	٤٤٠	ــ	٣٤٠	٢٤٠	٣٣٠
سويسرا (١٨٧٦)	٦٦٤	١٥١٤	٥٧٧	٣٠٤	٥٥٨
إيطاليا (١٨٦٦ ــ ٧٦)	٢٧٧	١٥٢٠٦	٨٠,٤	٢٦٠٧	٦١٨
بروسيا (١٨٨٣ ــ ٩٠)	٧٥٤	ــ	٤٥٦	٣١٥	٨٣٢
بلغاريا (١٨٨٤ ــ ٩١)	٤٦٥	ــ	٣٦٩	١٥٣	٤٥٤
بلجيكا (١٨٨٦ ــ ٩٠)	٤٢١	ــ	١٦٠	١٦٠	١٠٠
ورينبرج (١٨٧٣ ــ ٧٨)	٢٧٣	[٣٤١٠٥٩٤]	١٩٠	٢٠٦	ــ
سكسونيا (١٨٧٨)	ــ	ــ	ــ	٧١٠١٧	ــ

ومن الجدول رقم (١) وضع (دوركايم) نسبة جرائم الانتحار في عدد من الدول موزعة على عدد من المهن لإيضاح تأثير المهنة على جريمة الانتحار.

ومما هو واضح، فإن مهنة الصناعة والتجارة هما أكثر المهن نسبة في جريمة الانتحار. وكذلك مهنة الأعمال التخصصية الحرة. وقد يكون ذلك بمثابة

(١) Emile Durkheim, Suicide, pp. 217-240.

(٢) Emile Durkeim, «Anomic Suicide» in Theories of Deviance, edited by Stuart, H. Traub and Craig B. Little, 2nd ed., 1980, pp. 96-106.

دليل على وجود حالة «الأنومي» داخل المجتمع التجاري والصناعي لأن مهنهم تعرضهم لخطر الخسارة بين آونة وأخرى مما يؤثر على منهج حياتهم اليومية ويؤدي بهؤلاء إلى الانتحار أحياناً.

رأي (دوركايم) في الجريمة:

يرى (دوركايم) أن الجريمة ظاهرة سليمة بعكس ما يراها كثير من علماء الإجرام. بل إنه يرى أنها ظاهرة مفيدة لسلامة كل مجتمع، لارتباطها بالمقومات الأساسية للحياة الاجتماعية. وقد ضرب مثالاً على ذلك بما حدث «لسقراط» حينما اتهم بجريمة الاستقلال في التفكير وحكم عليه بالإعدام، لأنه يعتبر مجرماً حسب القانون الإغريقي.

هنا نرى أن ما قام به من حرية التفكير وعوقب من أجله هو شيء مضمون للفرد في الدستور الإلهي وحق من حقوقه، لا يعاقب عليه. بل يأمر بحرية التفكير والاستفادة من ذلك، فالقوانين الوضعية تعتبر قاصرة عن الإدراك والاكتمال فيما يخص حقوق أفراد المجتمع.

إن (دوركايم) في نظرته للجريمة على أنها ظاهرة سليمة لا يعني أنه يؤيدها، أو أنه يعتبر المجرم طبيعي التركيب النفسي والبيولوجي، بل على العكس من ذلك، فهو يرى أنها نتيجة ضرورية لطبيعة إنسانية شريرة لا سبيل إلى تعديلها. فالجريمة كالألم يحس به الإنسان ويكرهه، إلا أنه ظاهرة عضوية سليمة تؤدي وظيفة التنبيه للعضو[1].

وما ذكره (دوركايم) بأن الطبيعة الإنسانية شريرة لا يمكن تعديلها لدى المجرم إنما هو شيء غير صحيح، لأن الله تعالى خلق في الإنسان عقلاً يهديه إلى الطريق الأمثل، ووضح له طريقين، طريق الخير وطريق الشر. يختار بينهما. قال تعالى: ﴿ونفسٍ وما سوَّاها، فألهمها فجورها وتقواها﴾[2].

---

(١) إميل دوركايم: قواعد المنهج الاجتماعي. نقله إلى العربية د. محمود قاسم، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤م)، ص ١٥ ـ ١٦، ١٥٥ ـ ١٦٤.

(٢) سورة الشمس: الآيتان ٧، ٨.

ملاحظات حول نظرية (دوركايم):

درس (دوركايم) الجريمة كظاهرة اجتماعية، دراسة علمية للكشف عن القوانين التي تحكمها وتُسيِّرها من خلال الظواهر الاجتماعية الأخرى. وذكر طرقاً عدة لاستخدامها في دراسة الظواهر الاجتماعية. كما تمكن (دوركايم) من خلال دراساته من إرجاع أسباب الجريمة إلى عوامل طبيعية. وهو بهذا يكون قد وضع أساس المدرسة الاجتماعية في علم الإجرام، إلّا أنها لا تخلو من النواقص:

١ ـ قسّم المجتمع إلى قسمين، آلي، وعضوي، وبذلك أهمل كثيراً من المجتمعات الأخرى التي لا يمكن أن يطبق عليها هذا التقسيم كالمجتمعات الحديثة، والدول الاستعمارية الحديثة، والأقاليم الدولية وما شابه ذلك.

٢ ـ لقد أعطى (دوركايم) للعقل الجمعي أي مجموعة المعتقدات والعواطف، دوراً كبيراً في التكاتف والتعاون بين أعضاء المجتمع، وأهمل ضوابط أخرى اجتماعية موجودة داخل المجتمع.

٣ ـ أعطى (دوركايم) قدراً كبيراً من الأهمية للمجتمع حيث يرى أنه هو المسيطر على نمط الحياة، وقد أهمل دور الفرد في المجتمع نفسه، علمًا بأن الفرد في أي مجتمع هو أداة التغير والتجديد بسبب تجدد أفكاره وتعدد طموحاته. فالفرد هو العنصر المتأثر فيما يدور حوله والمؤثر فيمن حوله.

٤ ـ يرى أن الفرد لا يستطيع، حسب رغبته، تغيير الظواهر الاجتماعية التي تسبب الانحراف والإجرام في المجتمع. إلا أنه خلافاً لقوله فإن الظواهر الاجتماعية في تغير مستمر دائمًا في أي مجتمع، وللفرد دور فعال في التغيير.

٥ ـ إن الجريمة موجودة وبصفة مستمرة في المجتمع ولكن ربطها بحالة «التفكك الدائم وفقدان المعايير» قول غير صحيح لأن المجتمعات لا تعيش دائمًا في حالة من التفكك وفقدان المعايير حتى لو وجدت الجريمة في المجتمع.

ثانياً ــ نظرية التقليد لـ (تارد)[1]:

يرى (تارد) أن الجريمة هي حصيلة ظاهرة اجتماعية واحدة هي «التقليد».

«وهو يرى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، تتكون تحت تأثير البيئة الاجتماعية. وتشكل جزءاً من النشاط الاجتماعي»[2]. وهو لا يرى في الظواهر الاجتماعية مجرد أشياء خارجة عن شعور الفرد، بل يرى أنها موجودة كحقيقة موضوعية، خلافاً لما يرى (دوركايم).

ويقول: إن ظاهرة التقليد تحدث بتأثير العادة والذاكرة، واختلاط واتصال الأشخاص بعضهم ببعض، وفق قوانين ثابتة، يخضع لها جميع أفراد المجتمع، وهو بذلك يشرك علم الاجتماع وعلم النفس في تفسير السلوك[3].

وشرحاً لنظرية التقليد، فهو يرى أن السلوك الإنساني يحدث كمثل يتبع ويقلد لأن الأفراد في المجتمع الواحد يتصلون ويحتكون ببعضهم البعض فمثلاً: عندما يتكون زحام بشري في مكان ما، فإن الأفراد المكونين للحشد أو الزحام يكونون متباينين، وغالباً لا يعرفون بعضهم بعضاً بل اجتمعوا بدافع الفضول. وبعد حدوث أي انفعال من أحد أفراد المجموعة فإن هذا ينتقل بين صفوف الحاضرين مما يؤدي في النهاية إلى انفعالهم أو تحركهم جماعياً وهذا يعتبر سلوكاً جماعياً نشأ بسبب التقليد.

---

(١) يعتبر (جبريل تارد ــ Gabriel Tarde)، (١٨٤٣ ــ ١٩٠٤م)، من معاصري (لمبروزو) ومعارضيه. وهو فيلسوف اجتماعي فرنسي، ويشار إليه غالباً بأبي علم النفس الاجتماعي الحديث. وقد عالج (تارد) سببية الجريمة بنظرية نفسية اجتماعية أسماها نظرية «التقليد». وقد نشر ما توصل إليه في الجريمة والعقاب في كتابه «الفلسفة العقابية» وقد ترجم هذا الكتاب إلى الإنجليزية عام ١٩١٢ عن طريق (رابلج هاول ــ Rapelje Howell).

(٢) د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٣٠٩.

(٣) Margaret S. Wilson Vine, «Gabriel Tarde» in Pioneers in Criminology, Edited by M. Mannheim, 2nd. ed., (Montclaire, New Jersey: Patterson Smith, 1972), pp. 292-304.

وفي الغالب تكوّنت العادات في المجتمع، سواء كانت حميدة أو رذيلة عبر القرون نتيجة للتقليد وانتقلت من جيل إلى جيل حتى أصبحت عرفاً يقتدى به. والتقليد الاجتماعي يتناول الكثير من أوجه النشاطات الاجتماعية مثل اللغة، والعادات، والتقاليد، والهوايات، والأفكار، والمنجزات العلمية أو الفنية، كما أنه يتناول النماذج السلوكية الضارة.

إن الجريمة ظاهرة اجتماعية كظاهرة الصناعة، إلا أنها ظاهرة اجتماعية ضارة، تعمل ضد المجتمع، وتدمر أفراده، فالجريمة كالمرض الخبيث في جسم الإنسان الذي يؤدي في النهاية إلى موته.

إن مهنة الصناعة مثلاً تبدأ غالباً على نطاق ضيّق ومع استمرار الوقت تصبح مهنة شائعة بين كثير من الناس عن طريق التداول والتقليد. وهذا ينطبق على الجريمة حيث تبدأ بفرد واحد أو عدد قليل من الناس إلى أن يتسع حجمها فيرتكبها عدد غير قليل من الناس. إلّا أن (تارد) يرى إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين أفراد المجتمع عن طريق الاختلاط والاتصال الاجتماعي، وعملية الانتقال يمكن أن ترى في التنظيم الإجرامي، والإدمان على المشروبات الروحية والمخدرات، والانحراف الجنسي[1]. أما لماذا يصبح بعض أفراد مجتمع ما مجرمين دون الآخرين في نفس المجتمع، فهذا راجع إلى عدة عوامل، فالأفراد ــ حتى في المجتمع الواحد ــ يختلفون في استجاباتهم وتأثرهم بالعوامل المحيطة بهم من وقت لآخر. وهم يختلفون في المواقف وفي قوة التحمل وقوة الشخصية ودرجة التأثر بالعوامل المحيطة ومدى الالتزام بالقيم والعادات.

إن التقليد يتم حسب قوانين ثابتة حسب ما ذكره (تارد) وذلك على النحو التالي:

١ ــ يتم التقليد بشكل أكبر عندما تكون صلات الأفراد فيما بينهم أكبر. وفي المدن يكون الاختلاط بين الأفراد أكثر منه في الريف[2].

---

(١) Vedder Clyde B., Criminology, A Book of Readings, (New York: The Drydem Press, 1955), p. 155.

(٢) Gabriel Tarde, La Philosophie Penale 4e ed., Edition Cujac, Paris, 1972, p. 370.

٢ ـ ينتقل التقليد من الأعلى إلى الأدنى. فالفقير يقلد الغني، والصغير يقلد الكبير، والمحكوم يقلد الحاكم[١].

٣ ـ تداخل الطرق وإحلال بعضها محل البعض الآخر. فمثلاً الاعتداء بالسكين كان قديماً مشهوراً إلى أن صنع المسدس واستعمل كأداة للقتل في كثير من الجرائم، وهناك وسائل أخرى للقتل والانتقام حلت محلها وسائل أخرى في كثير من الحالات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن (تارد) استخدم نظرية التقليد إلى جانب تفسير السلوك الإجرامي في بناء نظريته في:

(أ) النموذج المحترف.
(ب) تصنيف المجرمين.
(ج) المسؤولية الأخلاقية.
(د) النظام العقابي:

(أ) النموذج المحترف:

يرى (تارد) أن المجرمين عموماً «نماذج محترفة»[٢]. ومرتكبو النشل، والبغاة، والقتلة، واللصوص، أصبحوا محترفين نتيجة تمرسهم في هذه الأعمال خلال فترة طويلة. إن مثل هؤلاء المجرمين لم يولدوا مجرمين، ولكن ظروفهم الاجتماعية هي التي دفعتهم إلى ذلك نظراً لأنهم يعيشون في بيئة مليئة بالفساد والانحراف السلوكي، ومن هنا اضطرتهم الظروف ليعيشوا مع رفقاء السوء. ويلاحظ أن مثل هؤلاء المجرمين يعيشون حياة خاصة بهم، فهم يستعملون لغة خاصة بهم، وتصرفاتهم وعلاقاتهم تحكم عن طريق أنظمة داخلية خاصة بهم. كما أنهم يتخذون أسلوباً خاصاً في ارتكاب جرائمهم.

---

(١) Gabriel Tarde, La Philosophie Penale, p. 328-330.

يسمى أيضاً قانون «الاندماج»، (Insertion) انظر:

Tarde, La Philosophie Penale, p. 369-370.

(٢) د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٣١٣.

(ب) تصنيف المجرمين:

يصنف «تارد» المجرمين في صنفين: «مجرمين حضريين» و«مجرمين ريفيين». والمجرمون الحضريون هم من سكان المدن وتتميز جرائمهم بأنها مشبعة بما يجري في المدن، كحب المادة، والأعمال ذات الطابع التقليدي. مثل جرائم السرقة والاحتيال والغش.

أما المجرمون الريفيون فهم سكان القرى الذين يمارسون الزراعة، وتتميز جرائمهم بطابع العنف، كالقتل، والأعمال الانتقامية[1].

(ج) المسؤولية الأخلاقية:

يرى «تارد» أنه لكي يكون الإنسان مسؤولاً عن فعله فلا بد أن يكون سليم العقل، وفي عمر يسمح له بالإدراك، وليس سكرانَ، ولا منوماً تنويماً مغناطيسياً عند ارتكابه للجريمة وهذا ما يسميه «الهوية الفردية»، كما أن المجرم وضحيته لا بد أن يكونا من مجتمع واحد، ليكون الاتصال الاجتماعي بينهما كافياً ليمكنهم من التقليد وهذا ما يسميه «بالتماثل الاجتماعي» أي الاتصال بين أفراد المجتمع[2].

(د) النظام العقابي:

يرى «تارد» أنه لا بد من وضع أطباء وعلماء نفس في المحكمة للعمل إلى جانب المحلفين، وذلك لتحديد مسؤولية المتهم[3]. كما يرى أنه لا يصح تحديد عقوبة لكل جريمة، ولكن تحدد عقوبة لكل مجرم، لأن المسؤولية تختلف من شخص لآخر، كما يختلف المجرم من الحضر عن المجرم من الريف ويجب ألاّ تكون العقوبة واحدة حتى لو كانت الجريمة في كلا الحالين واحدة.

كما نادى «تارد» بتصنيف السجناء حسب المستوى الاجتماعي، والتفريق

---

(١) Tarde, La Philosophie Penale, p. 267-270.

راجع أيضاً د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٣١٣.

(٢) Tarde, La Philosophie Penale, p. 90.

(٣) Tarde, La Philosophie Penale, p. 90.

بين سجناء المدن وسجناء الريف. كما نادى بالسجن الانفرادي لكي لا يتاح للمجرم المبتدىء الاختلاط بالمجرم القديم[1]. وكذلك نادى بالإبقاء على عقوبة الإعدام ولكن بطرق مريحة وبدون ألم. وإذا لم تثبت جدواها يمكن أن تلغى وتستبدل بها العقوبات الجسمية[2].

لقد جاءت الأديان السماوية قبل «تارد» وأقرت العقوبات للجرائم منذ قرون، مدركة أن إقرار العقوبات ضمان لاستتباب الأمن والاستقرار في المجتمع.

ومن وسائل إقرار العدل التي جاءت بها الشريعة الإسلامية إقرار العقوبات الرادعة للمجرمين، وأساس هذه العقوبات القصاص بالتساوي بين الجريمة والعقوبة الرادعة. إن العقوبات في الإسلام بشكل عام أساسها المساواة بين الجريمة وعقابها لضمان الرحمة بين الناس وضمان أمنهم في مجتمعهم. قال تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة﴾[3] أي حياة مطمئنة خالية من الفساد.

إن الشريعة الإسلامية بتطبيقها للقصاص لاحظت الجانب الشخصي للمجني عليه؛ قال تعالى: ﴿ومن قتل مظلوماً، فقد جعلنا لوليه سلطاناً، فلا يسرفْ في القتل إنه كان منصوراً﴾[4]. وفي ذلك شفاء لنفس المجني عليه، وشفاء لنفس أقاربه. إن قانون المساواة يوجب أن يتساوى الأذى الذي نزل بالمجني عليه مع الأذى الذي ينزل بالجاني عقاباً له على ما ارتكب من جرم. إن العقوبات حماية للمصلحة العامة، والمحافظة على الضرورات الخمس، المحافظة على النفس، والدين، والعقل، والنسل، والمال.

أما فيما يخص تحديد عقوبة لكل مجرم حسب المسؤولية، فقد كانت الشريعة الإسلامية سباقة في ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأركان الموجبة للقصاص ومنها مسؤولية الجاني.

---

(١) تارد (Tarde)، ص ٥١٦.

(٢) تارد (Tarde)، ص ٥٦٨.

(٣) سورة البقرة: آية ١٧٩.

(٤) سورة الإسراء: آية ٣٢.

وما ذكره «تارد» من وجوب عدم مساواة عقوبة المجرمين من الريف والحضر، فهذا خلاف للعدالة والمساواة. لأن المساواة هي أساس العدل. وهذا ليس بجديد على الناس فقد عرفوا ذلك منذ القرن السادس الميلادي بعد أن بعث الله رسوله محمداً، صلى الله عليه وسلم، يهدي الناس إلى الإسلام العظيم ولكن الباحثين أهملوا هذا الشأن إما جهلاً أو تعصباً وأخذوا بأفكار أشخاص آخرين جاءوا بعد الرسول بمئات السنين.

إن القانون الجنائي الإسلامي في تطبيقه للحكم لا يفرق بين الناس، إذ لا فرق بين شريف أو وضيع، قوي أو ضعيف، غني أو فقير، عربي أو أعجمي، حاكم أو محكوم إلّا بالتقوى قال تعالى: ﴿إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[1]. وقال رسول الله عليه السلام: «كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

وقال أيضاً: «الناس سواسية كأسنان المشط»[2].

ملاحظات على نظرية التقليد:

من خلال الدراسات الكثيرة التي أجريت وجد أن اتصال الأفراد واحتكاك بعضهم ببعض يساعد على نقل العادات والتقاليد، وأنماط السلوك. وهذا ما قاله «تارد». لكنه ذكر أن عملية السلوك تتم من خلال التقليد وحده، وهذا من شأنه إهمال العوامل الأخرى مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك يجب أن يدرك أن استجابة الأشخاص للعوامل المحيطة بهم تختلف من شخص لآخر، فنجد البعض منهم يتأثر وبدرجة سريعة، والبعض الآخر يكون تأثره بسيطاً، بينما نجد البعض الثالث لا يتأثر على الإطلاق، والسبب في اختلاف الاستجابة هو أنها ترتبط بطبيعة الثقافة وتكوين الشخصية[3]. كما أن

---

(١) سورة الحجرات: آية ١٣.

(٢) محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، ص ٣٤٥.

(٣) د. عدنان الدوري: أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، ص ٢٦٤ ــ ٢٤٧.

الاستجابة تختلف باختلاف السلوك إن كان إيجابياً أو سلبياً. وهناك ملاحظة أخرى على هذه النظرية وهي أنه إذا كان السلوك الإجرامي في هذه الحالة يحدث نتيجة للتقليد وحده، فلم لا تصبح معظم المجتمعات مجرمة؟!.

وفيما يتعلق بآراء «تارد» بالنسبة لنظام المحلفين، والخبراء الطبيين والنفسيين، ومحاكم الأحداث، والعقوبة، وتصنيف السجناء، فقد كان لها أثر كبير على تفكير وسياسة علماء الإجرام قديماً وحديثاً، حيث أخذت بعض الدول بتطبيقها(١).

ثالثاً ــ نظرية الاختلاط التفاضلي لـ «سذرلاند»:

خرجت هذه النظرية للوجود عام ١٩٣٩م للعالم الأميركي «ادوين سذرلاند» (Edwin Sutherland). وتعني هذه النظرية أن كل شخص ينطبع بالطابع الثقافي المحيط به ويتشبه به، ما لم تكن هناك ثقافات أخرى تتصارع مع الثقافة المحيطة به، وتوجهه إلى طرق أخرى مختلفة(٢).

والتدريب على السلوك الإجرامي في نظرية «سذرلاند» يتطلب أمرين: الأول فن ارتكاب الجريمة، أي الطرق والوسائل التي يحتاجها الفرد لارتكاب جريمته وتنفيذها وهذا ما يسميه «التفسير الميكانيكي».

والأمر الثاني هو تبرير التصرفات وتوجيه الدوافع والميول لارتكاب الجريمة، وتوجيه الشخص ليتعلمها كما يتعلم فن ارتكاب الجريمة. فإذا كان الأشخاص الذين يحيطون بالفرد يحترمون القوانين فإنهم بذلك يوجهون

---

(١) Stephen Schafer, Theories in Criminology, past and present philosophies of the crime problems, (New York: Random House, 1969), p. 239.

(٢) د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٣١٩.
أيضاً راجع د. عوض محمد: مبادىء علم الإجرام، ص ١٠٤ ــ ١٠٥.
أيضاً راجع: Edwin Sutherland and Donald R. Cressey, «Theory of Differential Associations», in Theories of Deviance, Edited by Stuart H. Traub and Craig B. Little, 2nd ed., (Illinois: Peacock Publishers, Inc. 1980), p. 178.

الشخص إلى الطريق السويّ. وإذا كان المحيطون بالشخص لا يحترمون القوانين المحيطة بهم فإنهم يوجهون ميول ودوافع الشخص إلى طرق تخالف القانون. وهذا ما يسميه (سذرلاند) «بالتفسير التكويني» أو (التاريخي)[١].

إن موقف الشخص وقت ارتكابه الجريمة كثيراً ما يعتمد على ميوله وتجاربه السابقة. لذا فإن «الفعل الجرمي يقع عندما يتوافر له الموقف المناسب كما يحدده الفرد»[٢]. فقد يسرق شخص من دكان حينما يكون صاحبه موجوداً ولكنه ربما لا يسرق عند غيابه. وكذلك ربما يسرق من بيت رغم المراقبة فيه ولكنه لا يسرق إذا لم يكن كذلك.

وحيث إن علاقات الإنسان تحدث داخل الإطار الاجتماعي كما يراها (سذرلاند) فإن السلوك الإجرامي يحدث نتيجة لخلل في النظام الاجتماعي أي «سوء التنظيم الاجتماعي»[٣].

الطرق المؤدية إلى السلوك الإجرامي:

لقد وضع «سذرلاند» تسع طرق تعتمد كل واحدة على سابقتها للعملية التي تؤدي بشخص معين إلى الانخراط في السلوك الإجرامي[٤]:

١ ــ إن أساس الإجرام هو التعليم وليس الوراثة. فمن لا يتعلم فن الجريمة لا يسلك سلوكاً إجرامياً.

٢ ــ يتم التعليم عن طريق الاتصال والاجتماع بالغير.

---

(١) Edwin Sutherland and Donald R. Cressey, «The Theories of Differential Association», in Theories of Deviance, Edited by Stuart H. Traub and Craig B. Little 2nd ed., E. Peacock Publishers Inc. Illinois, 1980, p. 178.

(٢) Edwin Sutherland and Donald R. Cressey Criminology, 9th ed., (New York: J.B. Lippin Cott Comp., 1974), p. 75.

(٣) يرجع (سذرلاند) السلوك الإجرامي إلى «سوء التنظيم الاجتماعي» (Social Disorganization) وكذلك يسميه «التنظيم الاجتماعي التفاضلي» (Differential Social Organization).
راجع: Sutherland and Cressey, Criminology, p. 91.

(٤) Sutherland and Cressey, Criminology, p. 75-77.

٣ ــ معظم الاتصال الموجَّه للسلوك الإجرامي يكون بين الأفراد ذوي العلاقات الوطيدة، مما يعطي وسائل الاتصال الأخرى دوراً ثانوياً في تكوين السلوك الإجرامي.

٤ ــ التدريب على السلوك الإجرامي يتطلب تعلم فن ارتكاب الجريمة، وتواجد الاتجاه والميول الخاصة التي تؤدي بالفرد إلى نهج السلوك الإجرامي.

٥ ــ عملية التعليم للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد، فإذا كانوا معادين للأنظمة كان التأثير سلبياً، وإذا كانوا غير معادين للأنظمة في المجتمع ويحترمونها فإن تأثيرهم يكون إيجابياً، وربما يكون معتدلاً إذا كان الأشخاص حياديين لا يورطون أنفسهم في الجريمة ولا يقفون ضدها. فالشخص يتعلم من الأشخاص الذين يختلط بهم. أما إذا كان هناك عدم توافق في الرأي في المجتمع حول الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم المجتمع، فسيحصل صراع ثقافي حول صلاحية القوانين من عدمها[1].

٦ ــ عندما يرجح الشخص آراء الذين يخالفون نظامية القانون، فإنه ينحرف، وإذا كان تأييده لمن يؤيدون النظام (لا يحبذون الإجرام) فإنه لا ينحرف وهذا هو مبدأ نظرية الاختلاط التفاضلي.

٧ ــ الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار، والاستمرارية والأسبقية والعمق، وكلما تعرض الشخص للموقف أكثر من مرة، أو اتصل بالأشخاص مدة أطول، أي كلما تكرر الاتصال وزادت المدة، كلما زادت نسبة الاستجابة للنمط السلوكي. ويقصد بالأسبقية ما يتعرض له الشخص ويكتسبه في الأطوار الأولى المبكرة من حياته. فهذه الأشياء ترسخ في نفس الإنسان.

---

(١) Sutherland and Cressey, Criminology, p. 75.

راجع أيضاً د. عبود السراج: علم الإجرام وعلم العقاب، ص ٣٢٢؛ ود. عوض محمد: مبادىء علم الإجرام، ص ٧٢.

أما عمق العلاقة فيعتمد على أمور عدة منها صلة قرابة ومكانة المؤثر.

٨ ـ يُتعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بالأشخاص المجرمين. وهذا يشمل جميع الطرق التعليمية الأخرى، وليس فقط عن طريق التقليد كما ذكر (تارد)[1].

٩ ـ السلوك الإجرامي تعبير عن الحاجات أو القيم العامة، ولكنه لا يمكن أن يُفسَّر بهذه القيم والحاجات. لأن القيم والحاجات تصلح لتفسير أصل السلوك لا صفته. وكل سلوك سويٍّ أو غير سويٍّ، يعبر عن حاجة أو قيمة عامة. فالرجل الشريف الذي يعمل لإشباع حاجته المادية يشبه في ذلك الرجل غير السويّ الذي يرتكب الجريمة للحصول على المال لإشباع حاجته.

ملاحظات على النظرية:

رغم أن نظرية «الاختلاط التفاضلي» لا تستطيع تفسير كيفية تعلم السلوك المنحرف عن طريق الاختلاط بالمجرمين إلا أنها تنفي النظريات البيولوجية والنفسية وكذلك النظريات الاجتماعية التي تهتم بأشياء مادية محسوسة. فمثلاً لا يرى أن الانحراف يمكن أن ينتج عن عدم الاستقرار العاطفي، أو بسبب التفكك العائلي. وهو لم ينكر تفاوت الناس في القدرات العقلية والجسمية، ولكنه عارض أن يكون العجز أو القصور العقلي أو الجسمي أو الاضطراب النفسي سبباً في الانخراط في السلوك الإجرامي، أي إنه ينفي دور الصفات الشخصية عند البحث عن سبب الانحراف، وإنما يركز فقط على القيم والنظم الاجتماعية التي تحيط بالفرد ومدى توافقها مع الأنظمة السائدة في المجتمع.

وقد ذكر «سذرلاند» أن المؤثرات الخارجية تؤثر بدرجة واحدة على جميع

---

(١) يتفق (سذرلاند) مع (تارد) في تفسيره للسلوك الإجرامي من زاوية نفسية ـ اجتماعية. أمّا في تعلم السلوك الإجرامي، فإن (سذرلاند) يختلف مع (تارد). سذرلاند يرى أن السلوك الاجتماعي ينتقل بالتعلم الناتج عن الاختلاط مع النماذج الشاذة، أما (تارد) فيرى أن السلوك الإجرامي يتعلم عن طريق التقليد بدون أي حاجة للاختلاط.

الناس بغضِّ النظر عن الاختلاف في التكوين العضوي والنفسي للفرد. وإنما الاختلاف ينتج عندما يختلف المثير فقط. إن المؤثرات الخارجية، في نظري، لا تؤثر بدرجة واحدة على جميع الناس لأن كل إنسان له تركيبه الخاص، النفسي، والعضوي. إن السلوك الإجرامي ينتج عن أثر تفاعل عوامل داخلية وعوامل خارجية.

رابعاً ــ نظرية الوسم الانحرافي[1]:

تقوم هذه النظرية على افتراضين:

أولهما ــ أن الانحراف لا يقوم على نوعية الفعل، بل على نتيجة الفعل، أو ما يوصف به الفاعل من قبل الآخرين: (وهذا هو الوسم بالانحراف).

وهي تفترض أن الانحراف ظاهرة نسبية غير ثابتة تخضع لتعريف الجماعة حينما ترى سلوك بعض الأفراد خارجاً عن القوانين التي تحكم مجتمعهم.

وثانيهما ــ الانحراف عملية اجتماعية[2]، تقوم بين طرفين، الانحراف نفسه، ورد فعل الآخرين تجاه هذا الانحراف. إن الأشخاص المنحرفين لا يعتبرون عملهم عملاً إجرامياً، بل يرونه عملاً تافهاً لا يستحق الذكر، ولكن عندما تدرك الجماعة أن هذا العمل عمل إجرامي فهي بذلك تصفهم بالوصف الذي يصبح وصفاً لهم في النهاية كمجرمين ومنحرفين.

وهذا الرأي يقول بأن مؤسسات الإصلاح كالسجون والمستشفيات العقلية

---

(١) لمزيد من المعلومات عن نظرية الوسم الانحرافي، راجع:

Frank Tannenbaum, «The Dramatization of Evil», in Theories of Deviance, Edited by Stuart H. Traub and Craig B. Little, 2nd. ed., (Illinois: F.E. Peacock Publishers Inc., 1980), pp. 244-248.

راجع أيضاً: Edwin M. Lemert, «Primary and Secondary Deviation», In Theories of Deviance, Ed. By Stuart H. Traub and Craig B. Little, pp. 248-252.

(٢) العملية الاجتماعية (Social Process) تحدث نتيجة لرأي الجمهور عن الحادثة السلوكية.

وغيرها، ذات دور في عرقلة تقويم وإصلاح الأحداث لأن وجودهم في هذه المؤسسات يعني صبغهم بالجريمة مما يعرقل التقويم المنشود[١]. ومن أنصار هذا الرأي (إدوين لميرت ــ Edwin Lemert)[٢]. ويرى (لميرت) أن الانحراف في سلوك الفرد بصفة عامة هو نتيجة صراع ثقافي تتجلى آثاره في التنظيم الاجتماعي في المجتمع. كما يرى أن مثل هذا السلوك يمكن أن يحدث على مستويات ثلاثة[٣]:

أولاً ــ الانحراف الفردي ــ وهو ذلك الانحراف الذي يمكن أن يرجع سببه إلى ضغوط نفسية داخلية.

ثانياً ــ الانحراف الاجتماعي ــ وهذا النوع يحدث على مستوى التنظيم الاجتماعي، نتيجة لتنظيم ثقافي بحيث يكون هذا الانحراف أسلوباً من أساليب الكسب. ويؤكد (لميرت) أن الانحراف الفردي مستقل عن الانحراف الظرفي. فمثلاً عندما يشذ الفرد شذوذاً جنسياً فإنه يرى أن سبب ذلك يمكن أن يكون لأسباب تكوينية فردية لا علاقة لها بظروف البيئة المحيطة بالفرد. كما يرى أن الشخص يمكن أن يرتكب جريمة الاختلاس دون أن تكون الأسباب فردية بل لضغوط بيئية دون أن يكون له فرصة الاختيار. أما الانحراف المنظم فقد ينشأ نتيجة لتواجد بعض التبريرات والأعذار التي تسمح وتسهل للفرد الاستمرار في العيش رغم شذوذ هذا السلوك، وقد يحدث هذا الانتظام حول أنواع الانحراف الفردي والظرفي.

والشذوذ الجنسي يعتبر انحرافاً فردياً ولكنه يمكن أن يصبح انحرافاً منتظماً

---

(١) Edwin M. Lemert, Human Deviance, Social Problem and Social Control (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall Inc., 1972), pp. 14-15.

أيضاً راجع: Howard S. Becker: The Other Side (New York: The Free Press), 1963.

(٢) يعد (أدوين لميرت) الأميركي، من أبرز من يمثل هذا الاتجاه التفسيري الجديد وأوضح فرضيات مفاهيمه.

(٣) د. عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. منشورات دار ذات السلاسل، ١٩٧٦م، ص ٢٦٥.

عندما يجد الشخص نفسه بين أشخاص منحرفين يستطيع الانتماء إليهم لممارسة شذوذه دون أن يشعر بأي مضايقة أو حرج، يعيش متوافقاً مع هذه الجماعة رافضاً ردود المجتمع، مبتعداً تدريجياً عنه[1].

ثالثاً ـ الانحراف الظرفي ـ هو ذلك الانحراف الذي يحدث نتيجة تعرض الإنسان لضغوط بيئية أو ظرفية لا يتاح للفرد فيها أن يتمهل ويختار.

إن الانحراف بأشكاله الثلاثة لا يحدث فجأة ولكن يحدث بالتدريج مبتدئاً بمحاولات أولية، فيرتكب الشخص سلوكاً منحرفاً ليرى ردة فعل المجتمع على ذلك. والمجتمع في هذه الحالة لا يمكن أن يتجاهل مثل هذا السلوك مدة طويلة إذ سرعان ما يظهر أفراد مؤيدون وغير ذلك. وهذا ما جعل (لميرت) يقسم الانحراف إلى انحراف أولي وثانوي.

الانحراف الأولي هو ما يسلكه الفرد دون إرادة منه ويكون مكرهاً على ذلك مع علمه بأن ما يفعله شاذ وغير صحيح.

أما الانحراف الثانوي، فهو انحراف يقره الشخص بإرادته من غير إكراه على ذلك مدركاً ماهيته ونتائجه وطرق عمله. وارتكاب الشخص للانحراف بصفة متكررة يؤكد هذا السلوك[2].

ويضع (لميرت) عدة مراحل لتبلور واكتمال هذا الانحراف:

١ ـ يرتكب الإنسان جريمته الأولى (لقياس ردود فعل المجتمع).

٢ ـ يرد المجتمع على التصرفات بالمعاقبة.

٣ ـ يكرر ارتكاب الجريمة ولكن بنسبة أو كمية أكبر من الأولى.

٤ ـ يرد المجتمع على التصرفات بعقوبة أشد ورفض أقوى من الأولى.

٥ ـ يزداد الانحراف مصحوباً بازدياد العداء للجهة المعاقبة.

---

(١) Edwin Sutherland, Human Deviance, Social Problems and Social Control, pp. 38-40.

(٢) Edwin Lemert, Social Pathology, (New York: Mc Graw-Hill Book Co. 1951), pp. 38-40.

٦ ـ يقوم المجتمع بردوده الفعلية الرسمية، التي تضفي على الفاعل المجرم (الوسم الإجرامي).

٧ ـ يزداد الانحراف لمجابهة المجتمع الذي أعطاه الوسم الإجرامي.

٨ ـ في هذه المرحلة، يقبل المنحرف صفة الوسم الإجرامي مع محاولة التكيف مع عمله الجديد كفرد منبوذ في المجتمع[١].

وقد أضاف الأستاذ (هوارد بيكر ـ H. Beker) إلى نظرية (لميرت ـ Lemert) موضحاً أن العلاقة بين الانحراف وبين ردود الفعل تجاهه ليست علاقة ثابتة واحدة في جميع الظروف والأحوال، وإنما تختلف باختلاف الزمان والمكان، وباختلاف من يصدر عنهم رد الفعل[٢].

فبعض أفراد المجتمع يتهمون بالانحراف ويوسمون بوسم الانحراف رغم أن سلوكهم لم يكن كذلك، بل إنه سلوك منسجم مع ما يدور في مجتمعهم. كما أن هناك بعض الأشخاص يرتكبون أعمالاً شاذة لكن سلوكهم لا يظهر للمجتمع لكي يحظى بردود فعله. كما أن هناك بعض الأفراد يصفهم المجتمع بالجنون والشذوذ مما يضطرهم إلى التخلق بهذه الصفات وبالتالي يسلكون سلوكاً شاذاً يتفق مع ما وصفوا به.

□ □ □

---

(١) Edwin Lemert, Social Pathology, p. 75.

أيضاً: Stuart H. Traub and Craig Little, The Theories of Deviance, p. 252.

(٢) د. عدنان الدوري: أصول علم الإجرام؛ أسباب السلوك الإجرامي، ص ٢٦٦.

أيضاً: Howard S. Beker, The Other Side, (New York: The Free Press, 1964), pp. 22-39.

الفصل الثاني

العمليات الاجتماعية والجريمة

لكي يعيش أي مجتمع من المجتمعات، فإنه يلزمه نوع من التنظيمات الاجتماعية التي تضمن تعاون الأفراد فيما بينهم والاستمرار في حالة مستقرة.

والتنظيم الاجتماعي هو تنسيق لعلاقات الأفراد الاجتماعية. وتناول التنظيم الاجتماعي للعمليات الاجتماعية يهدف إلى تنسيق العلاقات والوظائف الاجتماعية من جهة، وإلى التطور والتغير الذي يحدث في المجتمع من جهة أخرى. إن أفراد أي مجتمع، يشعرون بأن ارتباط بعضهم ببعضهم الآخر أمر ضروري لحياتهم، وما سلوكهم الاجتماعي إلاّ نتيجة لهذا الارتباط والتفاعل فيما بينهم.

إن العمليات ذات العلاقة بالتنظيم الاجتماعي هي عمليات يمكن من خلالها تفسير الاختلافات في كمية الجريمة في مختلف المجتمعات وفقاً للاختلافات في التنظيم الاجتماعي لكل مجتمع، ومن أهم هذه العمليات التي يشملها التفاعل الاجتماعي العمليات التالية:

١ ـ عملية التعاون:

هي جهد إيجابي يبذل من قبل شخصين أو أكثر لتحقيق أهداف عامة مشتركة للحفاظ على وحدة الجماعة واستمرارية مقومات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وما إلى ذلك. وكلما صغر حجم الجماعة كلما كان التعاون بين أفرادها أكثر، وعلى العكس من ذلك، كلما كبر حجم الجماعة كلما كان التعاون فيما بين أفرادها أقل.

٢ ـ عملية المنافسة:

وهي عملية لاشعورية تحدث عندما يتنافس الأفراد لتحقيق مكاسب شخصية، وهم في هذه العملية لا يدركون أنهم ينافسون فرداً بعينه.

٣ ـ عملية الصراع:

هي عملية شعورية تحدث عندما تكون المنافسة ضد شخص معين ولسبب شخصي معين، كالمباريات الرياضية. والصراع عملية مؤقتة لا يمكن أن تدوم إلى الأبد، ويمكن أن يظل خفياً لمدة من الوقت، ولكن ربما يخرج بأي صورة ضد المجتمع، كالعصيان والتمرد. والصراع في الغالب ضار ويخلق مشاكل فردية تحدث قلقاً واضطراباً نفسياً، ومشاكل اجتماعية كالعنصرية والطائفية، كما أن الصراع السياسي والاقتصادي بين الشعوب، ربما تكون عاقبته الحروب.

إن عملية الصراع ليست سلبية دوماً، فهي تأخذ جانباً إيجابياً بعض الأحيان لتأثيرها على سلوك الإنسان نفسه. فمثلاً صراع الأطفال في سن مبكرة يساعد على تكوين شخصية الطفل، وكذلك عندما يكون هناك صراع بين أعضاء المجتمع فإنه يساعد أحياناً على تكوين الشعور بالانتماء إلى الجماعة.

٤ ـ عملية التوفيق:

هي عملية لتسوية المشاكل الواقعة بين طرفين نتيجة للصراعات. وهي عملية للتخفيف من حدة هذه الصراعات والتوصل إلى حل يرضي الطرفين.

٥ ـ عملية الاستيعاب أو التمثيل الاجتماعي:

هي عملية امتصاص للخلافات والتباين الموجود في المجتمع. ويحدث بصورة بطيئة. فمثلاً القضاء على الصراع المتأصل في المجتمع يحتاج إلى وقت طويل. كما أن الوافدين الجدد على أي مجتمع يحتاجون إلى وقت طويل لاستيعاب ومراعاة العادات والتقاليد وهو ما يسمى بالانصهار الثقافي[1].

---

(١) د. عدنان الدوري: أصول علم الإجرام. أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ص ٢٧٠.

والجريمة كظاهرة اقتصادية لا يمكن أن تكون في معزل عن هذه العمليات. حيث إن هذه العمليات لها أثرها في تكوين السلوك الإجرامي، لأن الشخص المجرم يعيش في نفس المجتمع الذي حدثت فيه هذه العمليات. لذا سندرس فيما يلي العمليات الاجتماعية الأساسية التي تحدث في المجتمع والتي لها علاقة بالسلوك الإجرامي:

أولاً ـ عدم التنظيم الاجتماعي والجريمة[1]:

يستعمل مفهوم عدم التنظيم الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع للدلالة على كثير من العوامل الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ذي الطابع السيىء التنظيم. وقد يقصد به عدم التوافق، أو عدم التكيف أو عدم الانسجام مع أنظمة وعادات وتقاليد المجتمع، أو الصراع أو عدم التناسق بين ثقافة المجتمع.

كما يرى بعض علماء الاجتماع أن عدم التنظيم الاجتماعي يحدث نتيجة لعدم تكافؤ طرفي الثقافة في المجتمع نفسه (Cultural Lag). فنجد أن ثقافة بعض الأشخاص المعنوية لا تساير التطور المادي بسبب التغير الاجتماعي[2]. وعندما ينعدم الترابط والولاء فيما بين الأفراد، وعندما ينعدم الاستقرار، أو يحدث تغير اجتماعي سريع لا يسمح لأفراد المجتمع باستيعاب هذا التغير، فإن عدم التنظيم الاجتماعي يظهر على ساحة المجتمع[3].

---

(١) أهم من كتب في هذا الموضوع العالمان الأميركيان (شارلس كولي ـ Cooley)، و(توماس ـ Thomas).

راجع: Francis A. Merril and Mabel Elliott, Social Disorganization (New York: Harper and Brothers, 1941), Chapter 32.

(٢) د. عدنان الدوري: أصول علم الإجرام، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ص ٢٧٢.

(٣) Edwin M. Lemert, Social Pathology, (New York: Mc Graw. Hill Book Co., Inc. 1951), pp. 7-9.

ونظراً لما لموضوع عدم التنظيم الاجتماعي من ارتباط بأسباب الجريمة فإن هذه الظاهرة تفوق غيرها من الظواهر الاجتماعية، وقد كانت معظم دراسات السلوك الإجرامي تتناول هذا الموضوع كأساس للدراسة.

وكلما ساء التوافق الاجتماعي فإن سلوك الفرد يمكن أن يتخذ أي شكل من أشكال السلوك الإجرامي. وكلما زاد تعقيد المجتمع كلما تنوعت الاتجاهات والقيم والعادات، وقل التماسك بين أفراد المجتمع، وساء التوافق الاجتماعي أحياناً؛ ونظراً لأن القيم الاجتماعية في مجتمع معين هي قيم رسمية ملزمة، فإن خروج الشخص على تلك القيم يعتبر جريمة.

يتعرض الإنسان في مجتمعه، إلى كثير من الظروف والعوامل التي تؤثر على سير حياته وترسم شخصيته. ومثل هذه الظروف والمؤثرات تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نوع إلى آخر. فالمجتمع البدائي الصغير يخضع لقواعد وأنظمة أقل تعقيداً من المجتمعات الكبيرة المعاصرة التي تتضمن كثيراً من القيم والعادات المتناقضة وغير المستقرة.

والطفل في المجتمعات الكبيرة المعقدة التركيب يكون مع أفراد أسرته معرضاً لكثير من القيم والعادات ومختلف أنماط السلوك، وهو يُلزم بالانتماء إلى بعض منها إلى حد ما. وهو في هذه الحالة لا بد أن يلعب عدة أدوار في حياته الاجتماعية، لأن كل جماعة لها قواعدها الخاصة. هنا تبدأ حالة عدم التنظيم في قواعد ضبط المجتمع في الظهور تدريجياً، ويبدأ الضغط على الفرد من كل جانب، فينفقد الضبط والربط وينعدم الانسجام بين أفراد المجتمع، وبذلك يسلك الفرد طريقة الانفرادية التي تؤمن له التوافق والانسجام لأن المجتمع نفسه أصبح عاجزاً عن تأمين ذلك له. وعندما يسلك الفرد أو جماعة من أعضاء المجتمع طرقاً فردية تلبي أهدافهم يكون هذا التصرف متمشياً مع رغبات جماعته الصغيرة المنتمي إليها، ورغم ذلك فإن المجتمع نفسه قد يرى مشروعية هذا العمل بتوافقه مع معاييره العامة(١). وفي هذه الحالة من التفكك

(١) Thorsten Sellin, Culture Conflict and Crime Social Science Research Council (New York, 1938), pp. 29-30.

يضيع الفرد بين تعدد المعايير واختلافها في المجتمع فلا يعرف كيف يتصرف ولا كيف يفعل.

إن حالة الفوضى والتناقض في التنظيم والقيم والأهداف ـ أي عدم استقرار قيم معينة واضحة تنظّم سلوك الإنسان ـ تؤدي إلى عدم إيجاد تنظيم اجتماعي، علماً بأن عدم التنظيم الاجتماعي بوجه عام يوفر البيئة الخصبة لارتكاب الجريمة وزيادة نسبتها.

وقد ذكر الأستاذ الأميركي (روبرت مرتون ـ Merton) بعض نتائج عدم التنظيم الاجتماعي التي تتميز به المجتمعات الكبيرة في الوقت الحاضر. وهذه المجتمعات تتميز بالنقاط التالية:

١ ـ الرغبة الوقتية لمختلف الطبقات لجمع المال بشتى الطرق.
٢ ـ الطبقات المحرومة ترى أن السبب هو عدم عدالة القانون.
٣ ـ تسلك هذه الطبقات المحرومة طرقاً أخرى تتنافى مع القانون عند الحاجة[١].

إن عدم توفر العدالة والمساواة بين أعضاء المجتمع يؤثر نفسياً على تصرفات هؤلاء الأعضاء ولكن بدرجات مختلفة. فالبعض يكون سريع التأثر ويحدث عنده رد فعل مما قد يؤدي به إلى الخروج على القانون، ليس فقط للحصول على ما قد أفقده إياه القانون من حق، بل لإظهار سخطه على السلطة. أما البعض الآخر من أفراد المجتمع فإنه لم ينحرف إلّا لأن الفرصة لم تسنح له لارتكاب الجريمة، أو لأنه مقتنع بعدالة القانون أو لخوفه من القانون.

(١) Robert Merton, Social Theory and Social Structure, the Free Press, 1957, pp. 161-194.

ثـانيـاً ـ التغـيـر الاجتمـاعي والصـراع الثقـافي والسلوك المنحرف[1]:

□ **التغير الاجتماعي:**

يرى كثير من علماء الاجتمـاع أن التغير الاجتمـاعي يحدث داخـل المجتمـع، أي أن التغير الاجتماعي هو الأعمال والتفاعلات التي تحدث بين أفراد المجتمـع وما ينتـج عن ذلك من سلوك.

□ **التغير الثقافي:**

هو التغيرات التي تطرأ على العادات والتقاليد داخل الأسرة والمجتمـع أو التي تطرأ على مستوى الفرد الطبقي، وعلى الدخل والمكانة الاجتماعية، وكل ما يستجد في أساليب المعرفة العلمية وطرق استخدامها، وما ينتـج عن ذلك في النظام الأسري والدولة.

وقد يرى بعض الباحثين دمـج التغير الاجتماعي والثقافي في تعبير واحد. فيرون أن التغير الاجتماعي هو «كل تغير يلحق بالتنظيم الاجتماعي للمجتمـع من جهة، وكل تغير يصحب عناصر ثقافة ذلك المجتمـع من جهة أخرى»[2].

والتغير الثقافي في أي مجتمـع لا يحدث في وقت واحد ولا يكون تغييره بدرجة واحدة لجميـع العوامل الاجتماعية. فقد نرى أن التقدم العمراني وصل إلى مجتمعنا بسرعة ولكن نجد أن التقدم العلمي لتنفيذ ما جاء به هذا التقدم العمراني غير قادر على إعطائه العلم والمعرفة الضرورية للتغيير، مما يمكن أن ينتـج عن ذلك سوء في التخطيط والتنفيذ أو دخول أفراد آخرين من مجتمـع آخر

---

(١) يرى كثير من علماء الاجتماع ضرورة التمييز بين التغير الاجتماعي (Soicial Change) والتغير الثقافي (Cultural Change) في معناه الواسـع. فالتغير الاجتماعي يقتصر على التغيرات التي تحدث على المجتمـع، والتغير الثقافي يشمل كافة التغيرات التي تحدث على العادات والقيم والأعراف.

(٢) John Biesanz, Introduction to Sociology, (Englewood Cliff New Jersey: Prentice Hall Inc. 1969), pp. 422-430.

مغاير لعادات وتقاليد المجتمع الأصلي، مما قد يؤثر إذا استمر على سلوك من اتصلوا به.

فالتغير السريع في مجال التخطيط العمراني قد يضغط على المؤسسات العلمية للإسراع في تخريج الكوادر الدراسية المتدربة لمواجهة الحاجة، مما قد يسبب تدنياً في المستوى التعليمي. وهذه الصورة تسمى بالتخلف الثقافي (Cultural Lag) أي أن المنجزات العلمية والفنية الجديدة في أي مجتمع لا تسايرها قدرة أفراد هذا المجتمع بنفس السرعة التي وصلت بها هذه المنجزات إلى المجتمع.

وربط التخلف الاجتماعي بالجريمة يقوم على فرضية بعض علماء الاجتماع بأن الجريمة تكثر في المجتمعات التي يختل فيها التوازن بين الجانبين المادي والمعنوي بدرجة كبيرة، أي أن التقدم السريع في عنصر من عناصر التقنية في أي مجتمع قد يؤدي إلى طرق ملتوية للحصول على ما يتطلبه هذا التقدم الفني من شهادات وخبرات وذلك بطرق غير نظامية يعاقب عليها القانون، وهذا بالطبع يزيد من نسبة الجرائم.

إن هذا الرأي هو مجرد فرضيات لا تستند إلى حقائق علمية في جميع المجتمعات لعدم توفر الدراسات العلمية المقارنة في هذا المضمار.

أسباب حدوث الصراع الثقافي:

١ ــ تباين الاتصال الثقافي بين ثقافتين تعيش كل منهما بجانب الأخرى.

٢ ــ عندما يكون الصراع بين ثقافتين. فالدولة المسيطرة تحاول فرض ثقافتها على الدولة المسيطَر عليها، إلا أنها لا تتمكن من القضاء نهائياً على ثقافة الشعب المغلوب على أمره[١].

---

(١) يقول الأستاذ الأميركي (سيلين) عن الصراع الذي يحدث في المجتمع الأميركي: إنه نتيجة صراع بين ثقافات لأقليات كثيرة، وبين ثقافة المجتمع الأميركي.

راجع: Thorsten Sellin, Cultural Conflict and Crime, Social Science Research Council New York, 1938, p. 58.

٣ ــ عندما يكون الصراع ناتجاً عن هجرة أفراد من مجتمع معين إلى آخر نقلوا ثقافتهم معهم إلى المجتمع الجديد يظل أصحاب الثقافة الجديدة في عزلة مدة من الزمن وغالباً تأخذ ثقافتهم في الانصهار تدريجياً في المجتمع الجديد مع مرور الزمن(١).

ويرى بعض علماء علم النفس الطبي وعلماء الاجتماع أن الصراع قد يؤدي إلى زيادة نسبة الجريمة، حيث أن الصراع الثقافي بين أفراد الأجيال المختلفة يسبب اضطرابات نفسية لأفراد الجيل الثاني، وهذا ربما يؤدي بهم إلى سلوك طرق غير مقبولة في المجتمع، والسبب في ذلك هو اختلاف العادات والتقاليد وطرق التربية العائلية، واختلاف الضبط الاجتماعي بين الآباء والأبناء مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم التوافق والانسجام بين الأجيال، وهذا بدوره يهيىء فرصة أكبر لسلوك طرق غير مناسبة لا تتمشى مع الضبط الاجتماعي(٢).

ثالثاً ــ حركة السكان والسلوك الإجرامي:

المقصود بحركة السكان هو هجرة السكان من مكان إلى آخر، وتحركهم في السلم الاجتماعي، بين أفراد المجتمع. وهاتان الحركتان شبه معدومتين في القرية حيث إن الحياة في القرية تتمتع بالاستقرار، إلى حد كبير، لأن حياة الناس تقوم على التعاون والانتماء. أما في المدينة فالحالة تختلف عنها في القرية، حيث توجد الحالتان السالفتان: هجرة السكان وحركتهم الاجتماعية الثقافية. فالأفراد في المدن يتحركون في كل اتجاه. يتحركون من مدينة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر. يتنقلون من طبقة اجتماعية إلى أخرى قاصدين في ذلك تحقيق مكانة اجتماعية أعلى. إن في حركة السكان مزايا معينة، فانتقال السكان من بلد

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) راجع كتاب (ثورستين سيلين) في كتابه الصراع الثقافي بالإنجليزي، ص ٥٨.

Thorsten Sellin, Cultural Conflict and Crime, Social Science Research Council, New York, 1938, p. 58.

إلى آخر يؤدي بالضرورة إلى نقل أفكار وعادات، وتقاليد وثقافات تفيد المجتمع، إلا أن لحركة السكان كذلك سلبيات، منها:

١ ـ إنها تسبب تكدس السكان في مكان دون آخر مما قد ينتج عنه عدم استطاعة المجتمع تلبية المتطلبات المتزايدة ومن ثم تضطرب المؤسسات القائمة على أدائها، فيستغل بعض الأشخاص الفرصة للوصول إلى هدفه.

٢ ـ لا تقف الهجرة عند التجمع في مكان دون الآخر، بل إن اندماجهم في المجتمع الجديد يصاحبه عدد من المشاكل الاجتماعية، كالتربية وسلوك أفراد الأسرة، داخل وخارج العائلة، ورد فعل المجتمع تجاه تصرفاتهم.

٣ ـ الهجرة السكانية تفقد المجتمع طابع التوافق السكاني، أي تفقدهم الانتماء الاجتماعي وتفقد الأفراد الانتماء للجماعة وتحول دون تكوين علاقات اجتماعية بين الأفراد[١].

إن حركة السكان جزء من التغير الاجتماعي للمجتمع، وعندما تتأثر المؤسسات الأساسية في ضبطها الاجتماعي، كالعائلة، والجيران، فإن هذا التغير السريع ربما يحدث عدم انضباط وعدم مبالاة تجاه الأنظمة العائلية وكذلك شأن الجيران، فالمدينة الكبيرة التي تحتضن بين أكنافها القاطنين الأصليين والقادمين الجدد قد تفقد الأحياء فيها الانتماء والترابط، ويصبح الناس غرباء في الحي الواحد، ويخرجون على قيم الجماعة دون مبالاة ودون اكتراث لردود الفعل تجاه سلوكهم.

وخلاصة القول، إن الضبط الاجتماعي الذي يمثل حجر الأساس في توجيه السلوك للأفراد يضعف ومن ثم يصعب إن لم يتعذر على المؤسسات النظامية القيام بمهامها لضمان التوافق والانسجام في المجتمع. وقد توصلت

---

(١) Robert Cooley Angell, «The Moral Integration of American Cities», the American Journal of Sociology, July, 1951, pp. 1-14.

بعض الدراسات إلى وجود علاقة بين الهجرة المستمرة وبين نسبة السلوك الإجرامي.

كما أوضحت دراسات أخرى أن أغلبية الأطفال المنحرفين يسكنون في أماكن تتميز بكثرة تنقل سكانها[1]. كذلك وجدت بعض الدراسات الأميركية أن نسبة الجرائم تزداد في المناطق التي لا تسكن إلا في أوقات معينة، كالمصائف والفنادق.

إن الافتراض العام يؤمن بوجود علاقة بين حركة السكان وبين حدوث الجريمة أو زيادة نسبتها. إلا أن غالبية هذه الدراسات لم توضح كيف تؤثر عملية حركة السكان على تزايد الجريمة.

إن الشيء الواجب ملاحظته هو ربط علاقة الجريمة بالإطار العام للمجتمع حيث يتصل بظاهرة عدم التنظيم الاجتماعي. فالهجرة جزء من عدم التنظيم الاجتماعي، حيث يحدث عنها تناشز اجتماعي وهذان المظهران هما من العوامل المسببة لخلخلة التنظيم الاجتماعي، مما يهيِّئ للأفراد الجو المناسب لارتكاب الجريمة.

□ □ □

---

(١) Nile Carpenter, «Migrations and Criminality in Buffalo», Social Forces, December, 1930, pp. 204-255.

أيضاً راجع: Edwin Sutherland, Principles of Criminology, Lippincott Co., 1955, pp. 91-92.